جامعة الزقازيق
كليـــة التجارة
قسم المحاسبة

أثر المراجعـــة المشتركـــة علـــى جـــودة المراجعـــة

" دراسة إمبريقية على الشركات المساهمة المصرية"

إعداد الباحث

عمرو عبدالمنعم مرسى عبد الرحيم

٢٠١٩م

الملخص

استهدف البحث إختبار أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة من خلال الإجابة على التساؤل التالي: هل يوجد تأثير للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة للشركات المساهمة المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية ؟ متأجل اختبار فرضية البحث تم الإعتماد علىمقياس جودة الإستحقاقات للتعبير عن جودة المراجعةوالتى تم تقديرها باستخدام نموذج (Jones) المعدل، وقد قام الباحث بإختبار فرضية البحث على عينة مكونة من ٥٤ شركة مقيدة بالبورصة المصريةوالتي تنتمي إلى قطاعات إقتصادية مختلفة وذلك من الفترة ٢٠١١م إلى ٢٠١٥م، وقد إستخدم الباحث نموذج تحليل الإنحدار المتعدد لإختبار أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة، وقد أظهرت نتائج هذا البحث وجود علاقة بين المراجعة المشتركة وجودة المراجعة.

الكلمات الدالة: *المراجعة المشتركة، جودة المراجعة، الإستحقاقات الإختيارية.*

مقدمة ومشكلة البحث:

تهدف التقارير المالية إلى تقديم معلومات تتسم بالملائمة والتعبير الصادق عن الأحداث الإقتصادية للوحدة، ويجب أن تتميز تلك المعلومات بإرتفاع جودتها، بما يزيد من ثقة المستثمرين في التقارير المالية ويدعم كفاءة أسواق المال، وتعتبرالتقارير المالية المنشورة للمنشأة من أهم مصادر المعلومات المحاسبية والإقتصادية العديد من الأطراف التي تتخذ من هذه البيانات مصدر للمعلومات التي تحتاج إليها لإتخاذ مختلف القرارات، ولأهمية تلك التقارير المالية المنشورة فقد حددت معايير المراجعة الصادرة ضرورة فحص هذهالتقارير والحسابات الختامية للمنشأة بواسطة مراجع أو أكثر بهدف تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية (مندور ، ٢٠١٦).

ويتمثل الهدف الأساسي لمهنة المراجعة في إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية من خلال قيام المراجع بإبداء رأي فني محايد بشأن مدي عدالة وصدق تلك القوائم وخلوها من التحريفات الجوهرية، ومع تزايد الفضائح المحاسبية والإنهيارات المالية غير المتوقعة التي طالت الكثير من الشركات الكبرى ذات الثقل الإقتصادى الكبير مثل شركة Enronعام٢٠٠١ وشركة WorldCom عام٢٠٠٢ وتم إلقاء اللوم على مكاتب المراجعة الكبرى مثل " أرثر أندرسون " حيث كانت مكلفة بمراجعة القوائم المالية لشركة أنرون، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ التي نتج عنها إفلاس العديد من الشركات (الهريدي، ٢٠١٥).

وفي ضوء الأزمات المالية العالمية زادت النداءات المهنية والأكاديمية بتطبيق رقابة أكبر، وتفعيل دور وآليات الحوكمة بالشركات لضمان إستعادة الثقة في جودة التقارير المالية المنشورة من خلال تحسين جودة المراجعة ولذلك اتجهت الهيئات والمنظمات وكذلك الباحثين على إيجاد وسائل لتحسين جودة المراجعة ومن هذه الوسائل المقترحة التي قد تعمل على تحسين جودة المراجعة هى المراجعة المشتركةJoint Audit؛ الأمر الذي دفع المفوضية الأوروبية European Countriesفي عام٢٠١٠ إلى إصدار تقرير يعرف بإسم الورقة الخضراء Green Paper بعنوان "سياسة المراجعة : دروس من الأزمات Audit Policy : Lessons From the Crisis " والذي تعرضت فيه إلى ضرورة الإستعانة بأكثر من شركة أو مكتب مراجعة خارجي لمراجعة التقارير المالية "المراجعة المشتركةJoint Audit" (متولي، ٢٠١٢).

ويمكن تعريف المراجعة المشتركة على أنها عبارة عن تكليف إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات المنتمين لمكاتب محاسبة ومراجعة مستقلين عن بعضهما البعض للقيام معا بمراجعة القوائم المالية لشركة العميل محل المراجعة بحيث يشترك كل منهم في تخطيط عملية المراجعة، والجهد المبذول أثناء تنفيذ عملية المراجعة، وتفسير الإستنتاجات وتتميز بإصدار تقرير مراجعة موحد بشأن القوائم المالية للعميل محل المراجعة يتم توقيعة من قبل مراقبي الحسابات المسؤلين مسئولية مشتركة عن هذا التقرير (Zerni et al., 2012).

في ضوء مأسبق، يستخلص الباحث أن تعريف المراجعة المشتركة عبارة عن أشتراك إثنين أو أكثر من مكاتب المراجعة المستقلين للقيام بأعمال المراجعة من خلال التخطيط معا وتقسيم العمل والجهد المبذول للوصول إلى تقرير موحد يتم توقيعة من قبل جميع المراجعين المسئولين مسئولية مشتركة تضامنية فيما يتعلق بالرأي في التقرير الصادر.

وبالنسبة للبيئة المصرية نجد أن قانون الشركات المصرى (القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١) فى المادة ١٠٣ يسمح للشركات المساهمة أن تعين مراجعا للحسابات أو أكثر لإبداء الرأي حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك وفقا لقانون البنك المركزي (رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣) في المادة ٨٣ يتم تطبيق المراجعة المشتركة بشكل إلزامي على البنوك، وبذلك تعد مصر من الدول القليلة فى العالم التى تسمح للشركات المساهمة الواحدة أن تتعاقد مع أكثر من مراجع واحد فى نفس الوقت لمراجعة ذات القوائم المالية (الديسطى، ٢٠١٤) .

ونظرا لوجود تباين في النتائج التى توصلت إليها الدراسات السابقة بشأن أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة، فهناك دراسات توصلت إلى أن هناك أثر إيجابي للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة (Baldauf & Steckel, 2012; Zerni et al., 2012;متولي، ٢٠١٣) ودراسات توصلت إلى أثر سلبي للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة(Deng et al., 2013) وكذلك هناك دراسات تؤكد على أن ليس لها تأثير على جودة المراجعة(الديسطي، ٢٠١٤ ,.Andre et.al; 2015)لذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤل التالي:

هل يوجدتأثير للمراجعة المشتركة على جودة المراجعةللشركات المساهمة المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية ؟

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة الحاليهفى دراسةأثرالمراجعة المشتركةعلى جودة المراجعة للشركات المساهمة المصريةالمقيدة في بورصة الأوراق المالية.

أهمية البحث:

١-تتمثل أهمية الدراسة فى أنهمن المحتمل أن نتائجها ستوضح مدى تأثيرالمراجعة المشتركةعلىجودة المراجعة، وذلك من خلال إجراء دراسة إمبريقيةعن أثرالمراجعة المشتركةعلى جودة المراجعة للشركات المساهمةالمصرية المقيدة في بورصة الاوراق المالية.

٢-أهمية جودةالمراجعة بصفة عامة والتى تضفى مزيدا من المصداقية والثقة فى القوائم المالية بالنسبةللمستثمرين والموردين والمقرضين وغيرهم من مستخدمى القوائم المالية لأغراض إتخاذ القرارات .

٣-عندمسح الأدبيات السابقة التي تناولت أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة، اتضح للباحث أن هناك ندرة نسبية فى البحوث التى سعت نحو دراسة هذا الأثر، وبعد ذلك سبباً قوياً لسعى الباحث لدراسة هذا الأثر فى البيئة المصرية، خاصةً، فى ظل ندرة الدراسات السابقة التى تمت فى البيئة المصرية في حدود علم الباحث.

٤-تعد الدراسة الحالية " أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة " إمتداد للدراسات التى تمت فى البيئة المصرية.

الخطة :

أولا: الدراسات السابقة.

ثانيا: المراجعة المشتركة.

ثالثا: جودة المراجعة.

رابعا: اثر تطبيق المراجعة المشتركة علي جودة المراجعة.

خامسا: الدراسة الإمبريقية.

المراجع.

أولا: الدراسات السابقة:

إستهدفت دراسة (Baldauf & Steckel , 2012) إختبار أثر مدخل المراجعة المشتركة على درجة دقة تقرير المراجعة الصادر عن المراجعين، وإعتمدت الدراسة على إجراء دراسة تجريبية من خلال عينة مكونة من ٣٥ من المراجعين المقيدين في بورصتي النمسا وألمانيا وتم تقسيم هذه العينة إلى عينتين، الأولى تضم ٢٣ مراجع للقيامبالمراجعة الفردية والثانية تضم١٢مراجع للقيام بالمراجعة المشتركة؛ وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تقرير المراجعة الصادر عن المراجعين القائمين بتنفيذ وأداء المراجعة المشتركة يكون أكثر دقة وأكثر تحفظا مقارنة بالتقرير الصادر عن المراجعين القائمين بتنفيذ وأداء المراجعة الفردية وهو ماينعكس بالإيجاب على جودة المراجعة.

إستهدفت دراسة(Zerni et.Al., 2012)إختبار أثر تفعيل المراجعة المشتركة بصورة إختيارية على جودة المراجعة، إعتمدت على عينة من الشركات السويدية (١٩١ شركة) من شركات القطاع الخاص والقطاع العام خلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ ، وإستخدمت الدراسة مستوى التحفظ المحاسبى والإستحقاقات غير العادية، كمقاييس بديلين لجودة المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التى تقوم بتفعيل مدخل المراجعة المشتركة لديها مستوى عال من التحفظ المحاسبى ولديها مستوى منخفض من الإستحقاقات غير العادية، الأمر الذى يشير إلى أن مدخل المراجعة المشتركة يؤدى إلى زيادة جودة المراجعة.

استهدفت دراسة(متولي، ٢٠١٣) قياس أثر تطبيق المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم للشركات المقيدة في البورصة المصرية ومن ثم أثر ذلك على دقة تقرير مراقب الحسابات والحد من إعادة صياغة القوائم المالية وجودة المراجعة، وإعتمدت هذه الدراسة على عينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية،خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٢، وتشمل عينة الدراسة القطاعات التالية(البنوك، الإتصالات، الصناعة، الخدمات البترولية، العقاري، الزراعة والصناعات الغذائية) وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية إلى حد كبير بين تطبيق المراجعة المشتركة وأسعار الأسهم للشركات في سوق الأوراق المالية المصري التي تتم فيها عملية المراجعة بواسطة أكثر من مراجع، وايضا وتوصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق المراجعة المشتركة ودقة قرير مراقب الحسابات والحد من إعادة صياغة القوائم المالية، مما ينعكس ذلك على جودة المراجعة.

هدفت دراسة Deng etal., (2014) إلى معرفة ما إذا كانت المراجعة المشتركة تسهم في تحسين أو إنخفاض جودة المراجعة، واعتمدت على عينة من الشركات (١٧٧) شركة مدرجة بسوق الأوراق المالية الفرنسية وتم استخدام دقة أدلة المراجعة لتعبير عن جودة المراجعة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أداء المراجعة الفردية من خلال أحد مكاتب المراجعة الكبرى وكذلك تنفيذ المراجعة المشتركة عن طريق (Big4 –Big4) لا يؤدي إلى إختلاف دقة أدلة المراجعة؛ بينما أداء المراجعة المشتركة بواسطة (Big4 –Non Big4) قد يؤدي إلى إنخفاض دقة أدلة المراجعة وذلك بسبب إعتماد مكاتب المراجعة الصغرى على المكاتب الكبرى في عملية المراجعة وهو مايعرف بمشكلة الإستفادة المجانية Free Riding مما يؤثر السلب على جودة المراجعة.

إستهدفت دراسة (الديسطي، ٢٠١٤)عمل مقارنة بين المراجعة المشتركة والمراجعة الفردية من حيث التأثير على جودة المراجعة بالتطبيق على الشركات في البيئة المصرية،واعتمدت على عينة عشوائية من الشركات في سوق الأوراق المالية المصرية المدرجة في بورصتي القاهرة والإسكندرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١ وتشمل هذه العينة على ١٠٧ شركة من أربعة قطاعات تتمثل في قطاع السياحة، الأغذية والمشروبات، الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والتشييد والبناء، واعتمدت هذه الدراسة في قياس جودة المراجعة على الإستحقاقات غير العادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا توجد فروق معنوية في مستوى جودة المراجعة بين الشركات التي تطبق المراجعة المشتركة التي يتم مراجعتها من خلال إثنين من المراجعين وبين الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجع واحد.

إختبرت دراسة Andre et.al, (2015)تأثير المراجعة المشتركة على أتعاب المراجعة والإستحقاقات غير العادية كمقياسين بديلين لجودة المراجعة، واعتمدت هذه الدراسة على عينة من الشركات بلغت (٤٨٥) شركة وتشمل هذه العينة على ١٧٧ شركة فرنسية التى تقوم بتفعيل المراجعة المشتركة بشكل إلزامي، ١٠٠ شركة إيطالية، ٢٠٨ شركة إنجليزية حيث يتم تفعيل المراجعة المشتركة بصورة إختيارية في البلدان وقامت بتحليل أداء هذه الشركات فى الفترة الزمنية من(٢٠٠٧– ٢٠٠٩)، توصلت هذه الدراسة إلي أن مستوى جودة المراجعة فى الشركات الفرنسية لا يختلف معنويا عن مستوى جودة المراجعة فى الشركات الإنجليزية والإيطالية وهذا يشير إلى أن المراجعة المشتركة ليس لها تأثير معنوى على جودة المراجعة مقاسة بالإستحقاقات غير العادية.

يلخص الباحث من العرض السابق للدراسات السابقة أن هناك تباين في النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات بشأن أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة، فهناك دراسات توصلت إلى أن هناك أثر إيجابي للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة ومن هذه الدراسات(Baldauf & Steckel, 2012; Zerni et al., 2012;متولي، ٢٠١٣; وهناك دراسات توصلت إلى أن هناك أثر سلبي للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة Deng et al., 2013 ; وكذلك هناك دراسات تؤكد على أن ليس للمراجعة المشتركة تأثير على جودة المراجعة الديسطي، ٢٠١٤ (Andre et.al., 2015;.وكذلك معظم هذه الدراسات تم تطبيقها في الدول المتقدمة، كما أنه يوجد ندرة في الدراسات المصرية، وبالتالي توجد حاجة للمزيد من الدراسات التي تناولت هذا الأثر في الدول النامية.

ثانيا: المراجعة المشتركة.

١- مفهوم المراجعة المشتركة .

هناك العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم المراجعة المشتركة، ويتفق كلا من (الهريدي، ٢٠١٥؛علي،٢٠١٥؛يوسف، ٢٠١٥؛ Baldauf & Steckel, 2012)على أن مفهوم المراجعة المشتركة يتمثل في تكليف إثنين أو أكثر من راقبي الحسابات المنتمين لمكاتب محاسبة ومراجعة مستقلين عن بعضهما البعض للقيام معا بمراجعة القوائم المالية لشركة العميل محل المراجعة بحيث يشترك كل منهم في تخطيط عملية المراجعة، والجهد المبذول أثناء تنفيذ عملية المراجعة، وتفسير الإستنتاجات وتتميزبإصدار تقرير مراجعة موحد بشأن القوائم المالية للعميل محل المراجعة يتم توقيعة من قبل مراقبي الحسابات المسؤلين مسئولية مشتركة عن هذا التقرير.

وقد أشارت دراسة (Ratzinger-Sakel et al., 2012) إلى أن المراجعة المشتركة شكل متقدم للحكم على القوائم المالية وأسلوب مدعم للمراجعة عند إبداء الرأي وذلك من خلال أداء عملية المراجعة الخارجية للقوائم المالية للعميل محل المراجعة عن طريق إثنين من مكاتب المراجعة المستقلة عن بعضهما البعض من خلال بذل مجهود مشترك لأداء عملية المراجعة، وبهدف إبداء الرأي الفني وإصدار تقرير المراجعة الموحد الذي سيتضمن توقيع كليهما على هذا التقرير، كما أن هناك التزام و مسؤولية مشتركة بشأن الرأي الوارد في التقرير .

في ضوء ماسبق، يجد الباحث أن تعريف المراجعة المشتركة عبارة عن أشتراك إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات للقيام بأعمال المراجعة من خلال التخطيط معا وتقسيم العمل والجهد

المثول للوصول إلى تقرير موحد يتم توقيعة من قبل جميع مراقبي الحسابات المسئولين مسئولية مشتركة تضامنية فيما يتعلق بالرأي في التقرير الصادر .

٢- أوجة الإختلاف بين المراجعة المشتركة وكلا من المراجعة الفردية والمراجعة الثنائية والمراجعة المزدوجة .

يختلف مفهوم المراجعة المشتركة عن مفاهيم المراجعة الخارجية الأخرى والتي منها المراجعة الفردية حيث عرفه (علي، ٢٠١٥) بأنها عملية يقوم فيها مراقب حساب واحد بمراجعة القوائم المالية لشركة العميل محل المراجعة وإصدار تقرير مراجعة واحد، وفيما يتعلق بالمراجعة الثنائية والتي يتم فيها تكليف إثنين من مراقبي الحسابات للقيام بأداء عملية المراجعة بشكل منفصل، بحيث يقوم كل مراقب بإصدار تقرير مستقل عن الأخر(Jane Lin et al., 2014) .

وقد أشارت دراسة (علي، ٢٠١٥) على أن المراجعة الثنائية يتم تطبيقها في مصر بواسطة إثنين من مراقبي الحسابات اللذين ينتمي أحدهما لأحد مكاتب المحاسبة والمراجعة الخاصة، وينتمي الأخر للجهاز المركزي للمحاسبات،حيث تنص المادة رقم(٣) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٤٤) لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم(١٥٧) لسنة ١٩٩٨ على أن الشركات التي لا تعتبر من شركات قطاع الأعمال العام والتي يساهم فيها القطاع العام بما لا يقل عن٢٥ % من رأسمالها.

أما فيما يتعلق بالمراجعة المزدوجة، فقد عرفت دراسة(Ratzinger-Sakel et al., 2012)(يوسف، ٢٠١٥) أن المراجعة المزدوجة يقوم فيها مراقب حسابات واحد بأداء عملية المراجعة بالكامل مرتين أي أنه يتم مراجعة القوائم المالية لشركة العميل محل المراجعة مرتين كاملتين.

وبناء على ماسبقيرى الباحثأن مفهوم المراجعة المشتركة يختلف عن مفاهيم المراجعة الأخرى سواء المراجعة الفردية أو المراجعة الثنائية أو المراجعة المزدوجة وذلك من حيث المشاركة في التخطيط وأداء عملية المراجعة وإصدار تقرير مراجعة واحد مشترك ذات مسؤولية تضامنية يتم التوقيع علية من قبل المراجعين القائمين بعملية المراجعة.

٣- إجراءات تنفيذ المراجعة المشتركة .

يقصد بإجراءات تنفيذ المراجعة تلك الخطوات التي يجب على المراجعين إتباعها أثناء القيام بأعمال المراجعة من أجل الوصول إلى تقرير المراجعة المشترك، وفيما يتعلق بالأدوار والمسئوليات في

عمليات المراجعة المشتركةفإن مكاتب المراجعة مسئولة وبشكل مشترك عن عملية المراجعة والرأي في التقرير النهائي عن أعمالهما المشتركة، بحيث لا يمكن إدعاء الجهل بالعمل الذي قام به أحدهما، ولذلك فكلاهما يجب عليه التأكد من أن عملية المراجعة قد تم أداؤها وفقا لمعايير المراجعة وأن أدلة المراجعة ملائمة وكافية وصالحة وقد تم الحصول عليها وفي ضوئها تم تكوين رأى موحد يتم التوقيع عليه من كلاهما (متولي، ٢٠١٣) .

ذكرت دراسة (Nicole et. Al., 2012) أن تنفيذ أعمال المراجعة المشتركة تتوقف على تحديد المهام بين المراجعين المشتركين، وتخطيط برنامج المراجعة ومدى ومحتوى المراجعة التي تمت للعمل المراجعي للمراجع الأخر، والإجتماعات والمناقشات مع الإدارة، وتحليل لإحتمالات المخاطر ومكونات القوائم المالية، وتعرضت الدراسة لأهمية وتقييم كفاءة العمل المراجعي عن طريق برامج رقابة الجودة؛ وكذلك أيضا يجب على مكاتب المراجعة التي تقوم بأداء المراجعة المشتركة تقاسم كل من عبء العمل والأتعاب المرتبطة بهذا العمل (Lobo, 2013) .

ولقد إهتمت المعايير الدولية بشأن تقديم الإرشادات عن عمل المراجعين المشتركين حيث يوفر معيار المراجعة الدولي رقم ٦٠٠ (ISA 600 Revised and Redrafted) إرشادات عن مشاركة مراقب حسابات أو أكثر لمراجعة القوائم المالية للعميل محلالمراجعة (يوسف، ٢٠١٥).

في ضوء ماسبق، يري الباحث ضرورة التقسيم المتوازن لأعمال المراجعة المشتركة بين مكاتب المراجعة وذلك بشكل يتناسب مع الخبرات والإمكانيات المتاحة لكل مكتب مراجعة، وتقسيم العمل في ظل المراجعة المشتركة ينعكس على أداء المراجعين من حيث القيام بتنفيذ الأعمال المكلف بها كل مكتب من مكاتب المراجعة بدرجة عالية من الكفاءة.

٤- أهمية وأهداف المراجعة المشتركة :

إتجهت المفوضية الأوروبيةEuropean Countriesفي عام ٢٠١٠ إلى إصدار تقرير يعرف بإسم الورقة الخضراء Green Paper بعنوان " سياسة المراجعة : دروس من الأزمات Audit Policy : Lessons From the Crisis " والذي تعرضت فيه لضرورة الإستعانة بأكثر من شركة أو مكتب مراجعة خارجي لمراجعة التقارير المالية "المراجعة المشتركةJoint Audit"؛ وقد

أثار اقتراح المفوضية الأوروبية للمراجعة المشتركة نقاشا حادا حول عدم وجود منهج متكامل لآليات تطبيق المراجعة المشتركةوعدم وضوح علاقتها بجودة المراجعة (متولي، ٢٠١٢).

وبالنسبة للبيئة المصرية نجد أن قانون الشركات المصرى (القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١) فى المادة ١٠٣ يسمح للشركات المساهمة أن تعين مراجعا للحسابات أو أكثر لإبداء الرأي حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك وفقا لقانون البنك المركزي (رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣) في المادة ٨٣ يتم تطبيق المراجعة المشتركة بشكل إلزامي على البنوك، وبذلك تعد مصر من الدول القليلة في العالم التي تسمح للشركات المساهمة الواحدة أن تتعاقد مع أكثر من مراجع واحد في نفس الوقت لمراجعة ذات القوائم المالية (الديسطى، ٢٠١٤) .

ولقد إتفقت دراسة كلا من (Audousset & Coulier,2012؛ متولي، ٢٠١٣)على تلخيص أهداف وأهمية المراجعة المشتركة في النقاط التالية :

١- تعميق الحصول على التأكيد المعقول حول ما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن مدي عدالة وصدق عن ماتحتوية من بنود وأن هذه القوائم المالية ككل خالية من التحريف المادي سواء بسبب التضليل أو الخطأ .

٢- زيادة فعالية التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة مما يؤدي إلى زيادة فاعلية أجهزة رقابة الجودة المتبادلة وإصدار رأي مراجعة واحد قوي.

٣- إستغلال نقاط القوة لكل من المكتبين القائمين بأداء أعمال المراجعة ومن الخبرات المتنوعة لأعضاء فريق المراجعة في زيادة فاعلية المراجعة المشتركة.

٤- تعزيز إستقلال مراقبي الحسابات، وتحقيق مستوى مرتفع من جودة المراجعة، كما ذكرت دراسة (Zhan, 2013) أن المراجعين في ظل المراجعة المشتركة هم أكثر إستقلالية لمقاومة ومواجهة أي ضغوط قد تمارس من قبل إدارة الشركة محل المراجعة.

٥- إصدار تقرير مراجعة مشترك يشمل على رأي موحد من قبل القائمين بعملية المراجعة مع تحمل المسؤولية بشأن هذا الرأي .

٦- تطبيق أفضل لإجراءات المراجعة من خلال الإستعانة بخبرة مشتركة وبالتالي تعد المراجعة المشتركة أحد الوسائل الفعالة لإعادة إكتساب ثقة كافة الأطراف المستفيدة في القوائم المالية.

٥- مزايا وعيوب المراجعة المشتركة .

مزايا المراجعة المشتركة .

-التقسيم المتوازن لأعمال المراجعة :

تقوم المراجعة المشتركة على التقسيم المتوازن لأعمال المراجعة بين المراجعين القائمين بأداء عملية المراجعة ويجب أن يكون هذا التقسيم فعليا، مما يسمح بتوفير رقابة أكثر كفاءة على عملية المراجعة ككل وكذلك الحد من تهديد إستقلالية مراجعي الحسابات القائمين بعملية المراجعة، لذلك غياب التقسيم المتوازن لأعمال المراجعة هيمنة أحد المراجعين على عملية المراجعة يجعل المراجعة المشتركة تفقد مزاياها وجعلها غير فعالة (متولي، ٢٠١٣).

-الحد من ظاهرة التركيز السوقي :

من المزايا المحتملة للمراجعة المشتركة هي تخفيض درجة التركيز السوقي من خلال أداء عملية المراجعة من خلال إثنين من مراقبي الحساباتوكذلك إشتراك شركات المراجعة بخلاف الأربعة الكبار في عمليات المراجعة، ومن ثم تعمل المراجعة المشتركة على تحسين مستوى الكفاءة المهنية للمراجعين وبالتالي زيادة المنافسة بين شركات المراجعة (Muraz & Ziesenib, 2014).

-إستقلال المراجع الخارجي :

لقد أشارت دراسة (Zerni et al., 2012) إن تعيين إثنين من مكاتب المراجعة من خلال المراجعة المشتركة يمكن أن يؤدي إلى تحسين إستقلالية المراجع الخارجي مقارنة بالمراجعة الفردية حيث أنه من الصعوبة على شركة العميل محل المراجعة أن تقوم بالتأثير والضغط على كلا من المراجعين في آن واحد، وبالتالي تتخذ مكاتب المراجعة موقفا أقوى ضد الضغوط والتي قد تواجههم من الشركات محل المراجعة.

-التحقق المتبادلReciprocal Check :

توفر المراجعة المشتركة ميزة هامة تتمثل في قيام كل مراجع بالتحقق المتبادل Reciprocal Checkمن مجهود المراجع الأخر وذلك إنطلاقا من المسئولية المشتركة التضامنية لكل من المراجعين القائمين بأداء عملية المراجعة مما سيدفع كل مراجع إلى ضرورة التأكد من أن المراجع الأخر قد قام بأداء المهام المحددة له والمكلف بها بأعلى كفاءة مما يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة ككل (الهريدي، ٢٠١٥).

-المسئولية المشتركة التضامنية :

في ظل المراجعة المشتركة يتم إصدار تقرير موحد من قبل المراجعين القائمين بعملية المراجعة ذات مسئولية مشتركة تضامنية بشأن الرأي الموحد الذي يتم إصداره في التقرير، لذلك المسئولية المشتركة التضامنية في ظل المراجعة المشتركة تزيد من إحتمال التقرير الصادق عن نتيجة عملية المراجعةوتوفر ثقة لأصحاب المصالح (منور، ٢٠١٦).

عيوب المراجعة المشتركة .

١- قد تعاني المراجعة المشتركة من مشكلة التقاعس المتعمد أو الإتكالية وهو مايسمى بظاهرة الركوب المجاني Free Riderوالتي قد تحدث في حالة محاولة أحد مراقبي الحسابات الإعتماد على جهد مراقب الحسابات الأخر أثناء عملية المراجعةوبالتالي تكون جودة المراجعة عند حدها الأدنى (Muraz & Ziesenib, 2014).

٢- قد ينتج عن المراجعة المشتركة ظاهرة تسمى تسوق الرأي Opinion Shopping وذلك نتيجة المنافسة بين مراقبي الحسابات والتي قد تخلق الحافز لديهما لإرضاء العميل محل المراجعة مما يعطي فرصة لشراء الرأي مما يؤدي إلى التأثير على إستقلالية مراقبين الحسابات مما قد يؤثر سلبا على مستوى جودة المراجعة (Deng et al., 2014).

٣- طبيعة المنافسة بين شركات المراجعة وسعيها نحو الإستحواز على حصة سوقية أعلى قد يدفعها إلى حماية أسرارها وطريقة أدائها للعمل الأمر الذي يصعب معه التعاون بين مراقبي الحسابات بشكل وثيق وعدم تبادل المعلومات الكافية بينهما مما قد يضر بجودة المراجعة (Zerni et al., 2012).

٤- قد تعمل المراجعة المشتركة على زيادة تكاليف عملية المراجعة على الشركة محل المراجعة نتيجة وإشتراك أكثر من مراجع في أداء عملية المراجعة، وكذلك قد تعمل على زيادة الوقت المستغرق في تنفيذ عملية المراجعة مما يؤدي إلى تأخر إصدار تقرير المراجعة Audit Report Lag من قبل المراجعين القائمين بعملية المراجعة بهدف الوصول إلى الرأى الفني بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية (Ezat., 2015 ;Deng et al., 2014).

٥- قد تتحول المراجعة المشتركة إلى عملية شكلية وذلك في حالة إشتراك نفس شاني مراقبي الحسابات في مراجعة نفس العملاء قد يحدث بينهما إتفاق غير رسمي بأن يقوم كل واحد منهما بمراجعة القوائم المالية لعدد معين من العملاء بمفرده ويقوم مراقب الحسابات الأخر بالتوقيع معه على تقرير المراجعة دون القيام بتقاسم إجراءات (Piot, 2007).

ثالثا: جودة المراجعة.

١- مفهوم جودة المراجعة :

بداية، تعد دراسة (DeAngelo , 1981) من أشهر الدراسات التى تعرضت لتعريف جودة المراجعةحيث لقى قبولا عاما من العديد من الباحثين والدارسين حيث عرفت جودة المراجعة بأنها إمكانية أن يقوم مراقب الحسابات بإكتشاف التحريفات الجوهرية فيالقوائم المالية والتقرير عن تلك الإنحرافات في التقرير الذي يصدره، وقد إتفق معها على هذاالتعريف كل من (Knapp, 1991 ; Davidson & Neu, 1993 ; Piot, 2005) حيث يرى هؤلاء الكتاب أن قيمة عملية المراجعة تنشأ أساسا من توقعات مستخدمي القوائم المالية بأن مراقب الحساباتسوف يكون قادرا على إكتشاف التحريفات الجوهرية، وأن فشل مراقب الحسابات في ذلك يؤدي إلى فشل عملية المراجعة ككل، وعلية فإن جودة المراجعة تعبر عن إحتمال عدم إحتواء القوائم المالية على تحريفات جوهرية، فكلما زاد هذا الإحتمال زاد معه تقديم خدمة مراجعة ذات جودة عالية والعكس صحيح (السيد، ٢٠١٣) .

ويرى (Arens et al., 2011) أن جودة المراجعة تتمثل في أن يقبل مراقب الحسابات وينفذ عملية المراجعة، ويُعد ويُوصل تقريره في ظل الإلتزام الكامل بمعايير المراجعة المتعارف عليها، وكذلك قواعد آداب السلوك المهني، بالشكل الذي يُضفي الصدق على القوائم المالية ويساهم إيجابيا في تخفيض خطر المعلومات أمام متخذي القرارات من مستخدمي تقريره .

في ضوء ماسبق،وعلية يمكن للباحث تعريف جودة المراجعة على أنها جودة أداء أعمال المراجعة من خلال التخطيط الجيد لعملية المراجعة والإلتزام بمعايير المراجعة والإرشادات المهنية ومن خلال وضع كافة الأساليب والإجراءات المناسبة لزيادة مستوى إكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية بالقوائم المالية للعميل محل المراجعة والتقرير عنها بما يضمن للأطراف ذات الصلة الأهداف المتوقعة من عملية المراجعة .

٢ -العوامل المؤثرة في جودة المراجعة :

- حجم مكتب المراجعة :

يعتبر حجم مكتب المراجعة أحد العوامل الهامة التي لها تأثير جوهري على جودة المراجعة، والتي من الممكن أن يستدل عليها من خلال بعض المؤشرات (إرتباط مكتب المراجعة بأحد مكاتب المراجعة الدولية، عدد عملاء مكتب المراجعة، إيرادات مكتب المراجعة، تعدد فروع مكتب المراجعة في الداخل والخارج،عدد الأفراد العاملين لدى المكتب)(جابر ، ٢٠١٠) .

-التخصص الصناعي لمكتب المراجعة :

يقصد بالتخصص الصناعي قيام مراجع الحسابات بأداء خدمات المراجعة المستقلة إلى عملاء ينتمون إلى قطاع صناعي واحد،ويعتبر من أهم الدعائم الأساسية التي يمكن الإرتكاز عليها من أجل الإرتقاء بدرجة الكفاءة المهنية في واقع مهنة المراجعة الخارجية على الحسابات نظرا لما يحدثه التخصص الصناعي من التوصل إلى قدر كافي من المعلومات عن طبيعة صناعة أو نشاط العميل محل المراجعة (عبدالفتاح ، ٢٠١٢) .

- سمعة مكتب المراجعة :

تعتبر سمعة مكتب المراجعة إحدى الأصول المعنوية الخاصة بمكتب المراجعة التي يتم إكتسابها من خلال الممارسات والقدرة على تقديم خدمات ذات جودة عالية ونتيجة إلتزام مكتب المراجعة بالمعايير المهنية،وتقديم خدمة المراجعة بمستوى عالي من الجودة (نشوان ، ٢٠١٠)،

وكذلك يرى البعض أنه من الممكن تقييم جودة المراجعة بناء على سمعة مكتب المراجعة ومن ثم التأكد بأن القوائم المالية للعميل لا تحتوي على أخطاء وكذلك المعلومات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب ذات شهرة عالية سوف تكونأكثر دقة من تلك التي يراجعها مكتب أقل شهرة، فالشهرة هي نتيجة لجودة المراجعة وليست مرادف لها(حسن، ٢٠٠٩).

- المنافسة المهنية بين مكاتب المراجعة :

تعمل مكاتب المراجعة في ظل سوق تنافسية شديدة؛ نظرا لزيادة عدد مكاتب المراجعة وزيادة عدد المراجعين المرخص لهم بمزاولة المهنة، وتعتبر المنافسة بين مكاتب المراجعة أحد العوامل التي تؤثر بالإيجاب على جودة المراجعة؛ لأن مكاتب المراجعة أصبحت أكثر حاجة إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية لعملائها مما يخلق بيئة تنافسية شديدة (جابر، ٢٠١٠).

في المقابل قد ينتج عن هذه المنافسة وجود علاقة سلبية بين المنافسة وجودة المراجعة؛ لأن سوق المراجعة الذي تسوده المنافسة الإحتكارية يؤدي إلى إحتكار مكاتب المراجعة الكبرى لأداء عمليات المراجعة كبيرة الحجم، مما قد ينعكس سلبا على جودة المراجعة في ظل تخفيض الأتعاب من ناحية وضعف إستقلال المراجع من ناحية أخرى (سرور، ٢٠٠٩) .

– أتعاب المراجعة :

يتطلب تنفيذ عملية المراجعة بذل وقت وجهد من قبل مراجعي الحسابات، وينعكس هذا الجهد والوقت في شكل مبلغ من المال يعرف بتكاليف أو أتعاب المراجعة، ومن جهة أخرى تمثل تكاليف أو أتعاب المراجعة أمرا حتميا وهاما لكل من مراجعي الحسابات والشركات محل المراجعة، وفي نفس الوقت تمثل مصدر الإيرادات الأساسي لمكاتب المراجعة (محمد و سرور، ٢٠٠٨) .

– حجم الشركة محل المراجعة ومركزها المالي :

يجب على المراجع التعرف على حجم الشركة التي يقوم بمراجعتها، لأن الشركات كبيرة الحجم تتعدد عملياتها، وتخضع للرقابة، ولضغوط طوائف مختلفة كالمستثمرين سواء الحاليين أو المرتقبين، ومن ثم يؤدي ذلك لزيادة الأعباء الملقاه على عاتق المراجع عند قيامه بمهام المراجعة في مراحلها المختلفة (عبدالفتاح، ٢٠١٢).

– تعقد مهام المراجعة :

يعتبر تعقد مهام المراجعة أحد أهم المحددات الرئيسية لشكل وتفاصيل برنامج المراجع والذي يتمثل في الإجراءات المحددة مقدما لجمع أدلة الإثبات الكافية لتكوين الرأي الفني لمراجع الحسابات بشأن القوائم المالية للعميل محل المراجعة، كما أن تعقد مهام عملية المراجعة يؤثر سلبا على جودة المراجعة نظرا لأن المهام المعقدة لعملية المراجعة تحتاج إلى مراجعي حسابات على مستوى عالي من الخبرة والتدريب والمعرفة، وقد لا يتواجدون في كل المكاتب(عبدالفتاح، ٢٠١٢).

– إستقلال المراجع :

يعتبر إستقلال المراجع من أهم العوامل المؤثرة في جودة المراجعة، وبالتالي يجب أن يقتنع المجتمع المالي بإستقلال المراجع، فالوجود الحقيقي لمهنة المراجعة يعتمد على هذا الإقتناع، فإذا شك المجتمع المالي في إستقلال المراجعين فإن أرائهم لا تكون لها قيمة، ولذلك فإنه يجب على المراجعين تجنب جميع العلاقات التي تدعو إلى الشك في إستقلالهم، حيث أن إستقلال المراجعين مازال محل جدلما يهدد دور المراجع الخارجي في المجتمع (جربوع، شاهين، ٢٠١١).

- خبرة المراجع :

تعتبر معرفة المراجع المكون الأساسي للخبرة المهنية في مجال المراجعة بالإضافة إلى القدرة على إستخدام هذه المعرفة في القيام بمهام المراجعة (صليب، ٢٠٠٣)،وأيضا تعني أن يكون للمراجع المعرفة الكافية في مجالات المحاسبة والمراجعة والمهارة في تطبيق تلك المعرفة في الحالات والمجالات والظروف المختلفة، وكذلك السلوك الذي يكتسبه المراجع من التعليم والتدريب الكافي، ولذلك فالمراجعة يجب أداؤها بالعناية المهنية اللازمة من خلال أشخاص لديهم كفاءة وتدريب كافي (Harris, 2012).

٣-دوافع الاهتمام بجودة المراجعة :

تكمن أهمية جودة المراجعة في كون المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية يتوقعون من مخرجات عملية المراجعة، والمتمثلة في تقرير المراجع، الجودة التامة لأنهم يعتمدون في اتخاذ قراراتهم ورسم سياستهم على تلك القوائم،وبالتالي فإن تحقيق جودة المراجعة يساعد فيما يلي : (جبران، ٢٠١٠)

- اعطاء تأكيدات معقولة بأن الخدمات والأعمال التي يؤديها المراجع تتماشى مع المتطلبات المهنية ومعايير المراجعة المتعارف عليها.
- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء في عملية المراجعة .
- تحسين برنامج عمل المراجع وذلك من خلال اتباع الإرشادات والمعايير الصادرة من الجمعيات المهنية بخصوص الرقابة على جودة عملية المراجعة .
- يساعد ذلك على اكتساب عملاء جدد لمكتب المراجعة، والمحافظة عليهم في ظل المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة .
- ارتفاع مستوى المصداقية في المراجعة يعني خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية وذلك لن يتم إلا من خلال مستويات عالية لجودة المراجعة .

رابعا: أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة المراجعة :

١- أثر المراجعة المشتركة على المنافسة المهنية بين مكاتب المراجعة .

هناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر المراجعة المشتركة على المنافسة المهنية بين مكاتب المراجعة وكذلك كان أحد أهداف إقتراح المفوضية الأوروبية بشأن تطبيق المراجعة المشتركة هو الحد من ظاهرة تركز سوق خدمات المراجعة، وقد حددت دراسة (Abbdelhakim Benlh, 2013) مفهوما لدرجة التركيز السوقي بأنها العملية التي يقوم من

خلالها عددا محدودا من شركات المراجعة بالتحكم والحيازة على أعلى نسبة سوقية في محاولة لتحقيق الإحتكار التام أو شبة التام لسوق خدمات المراجعة، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن درجة التركيز السوقي في الولايات المتحدة ٩٠% قبل إنهيار مؤسسة أرثر أندرسون، ٩٦% بعد الإنهيار وفي ألمانيا تستحوز مؤسسات المراجعة الكبرى على ٩١% من سوق خدمات المراجعة .

وكذلك تفضل دراسة (متولي، ٢٠١٣) زيادة درجة التركيز السوقي لخدمات المراجعة في ظل المراجعة المشتركة حيث أنه كلما زادت درجة التركيز السوقي لشركات المراجعة كلما :

١- كانت قدرتها على تطبيق سياسات زيادة الجودة فائقة.
٢- إرتفعت قدرتها على وضع وتطبيق سياسات وإجراءات قبول وإستمرار العلاقات مع العملاء.
٣- زادت قدرتها على وضع إجراءات المراجعة في ضوء المعايير الأخلاقية والمهنية والقانونية.
٤- أصبحت قدرتها على التشاور الملائم في الأمور الجوهرية عالية .
٥- قلت درجة الشك المهني مع زيادة إختبارات المراجعة والوصول لأدلة ملائمة لتقليل مخاطر المراجعة، وبالتالي مخاطر التقاضي.

في ضوء ماسبق يتفق الباحث مع الدراسات التي تنص على أن تطبيق المراجعة المشتركة يسهم في تحسين المنافسة المهنية بين مكاتب المراجعة ومن ثم الحد من ظاهرة التركيز السوقي لخدمات المراجعة من خلال تنفيذ عملية المراجعة بأكثر من مراجع .

٢- أثر المراجعة المشتركة على إستقلال المراجع الخارجي :

تناول إقتراح المفوضية الأوروبية تطبيق المراجعة المشتركة للعمل على تعزيز إستقلالية وقد أشارت دراسة كلا من (Baldauf & Steckel , 2012 ; Zerni et al., 2012) أن المراجعة المشتركة التي تتم من خلال إثنين من المراجعين أو أكثر يعد مؤشر جيد لإستقلال المراجعين، حيث أنه من الصعب أن يؤثر العميل محل المراجعة على كلا من المراجعين في ظل المراجعة المشتركة مما يحقق درجة من الإستقلالية.

ومن ناحية أخرى ترى دراسة (Lobo et al., 2013) أن المراجعة المشتركة قد تؤثر بالسلب على إستقلال مراقبي الحسابات لأنها تسهم في ظهور مايعرف بتسوق الرأي Opinion Shopping والتي تنشأ لديهما لإرضاء العميل محل المراجعة، وقد ينتج عن المراجعة المشتركة أيضا مايسمي بالإستفادة المجانية Free Riding أو الإتكالية والتي يقصد بها إعتماد أحد المراجعين على مجهود المراجع الأخر خلال عملية المراجعة مما يؤثر بالسلب على إستقلال المراجعين.

في ضوء ماسبق يرى الباحث أن المراجعة المشتركة لها دور فعال في تعزيز إستقلال المراجعين من خلال القدرة على مواجهة ضغوط العميل محل المراجعة وكذلك يمكن التغلب على ظاهرة الإستفادة المجانية Free Ridingأو الإتكالية من خلال تقسيم الأعمال حيث أن المراجعة المشتركة تقوم على التخطيط معا وتقسيم الأعمال والمهام لتنفيذ عملية المراجعة وإصدار تقرير موحد.

٣- أثر المراجعة المشتركة على تكلفة عملية المراجعة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر المراجعة المشتركة على تكلفة عملية المراجعة ونرى دراسة (Andre et al., 2013) أن تطبيق المراجعة المشتركة يعمل على زيادة تكاليف عملية المراجعة وذلك من خلال إجراء مقارنة بين تكاليف عملية المراجعة في ظل المراجعة المشتركة في البيئة الفرنسية وفي ظل المراجعة الفردية في كلا من إيطاليا والمملكة المتحدةخلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، وتوصلت الدراسة إلى أن تكاليف عملية المراجعة في فرنسا تزيد بنسبة ٤٠% عن التكاليف في كلا من إيطاليا والمملكة المتحدة .

كما أكدت دراسة (Holm & Thinggaard, 2014)إلىأن تطبيق المراجعة المشتركة يعمل على زيادة تكاليف عملية المراجعة، حيث إستهدفت هذه الدراسة معرفة أثر التحول من المراجعة المشتركة إلى المراجعة الفردية على تكاليف عملية المراجعة وتوصلت إلى أن تكاليف عملية المراجعة قد إنخفضت بنسبة١٦% في الشركات التي تحولت من تطبيق المراجعة المشتركة إلى المراجعة الفردية.

خامسا: الدراسة الإمبريقية.

١. توصيف وقياس متغيرات الدراسة .

تتكون متغيرات الدراسة من المراجعة المشتركة وهي تمثل المتغير المستقل، جودة المراجعة وهي تمثل المتغير التابع وهذه المتغيرات تشكل في مجموعها مشكلة الدراسة ويمكنوفيما يلي عرض لهذه المتغيرات والتعريف الإجرائي لها وكيفية قياسها :

-المتغير المستقل : المراجعة المشتركة Joint Audit

يتمثل المتغير المستقل في المراجعة المشتركة وسوف يتم قياس المراجعة المشتركة بإستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة يتم مراجعتها من خلال مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة، والقيمة (٠) إذا كانت الشركة يتم مراجعتها من خلال مكتب مراجعة واحد(Lesage et al., 2012؛ الجبر والسعدون، ٢٠١٤؛يوسف، ٢٠١٥) .

-المتغير التابع : جودة المراجعة Audit Quality

يتمثل المتغير التابع في جودة المراجعة؛ وسوف يتم قياس جودة المراجعة من خلال قياس الإستحقاقات الإختيارية للأسباب التالية :

١- إستنادا إلى بعض الدراسات السابقة التي إعتمدت على الإستحقاقات الإختيارية كمؤشر لقياس جودة المراجعة (Zerni et al., 2012;Francis , et.al 2009 Lesage et al., 2012 ؛ الديسطي،٢٠١٤؛ Ittonen &; Tronnes, 2014 2015؛ Velte&Azibi).

٢- جودة المراجعة في الأونة الأخيرة إرتبطت بالكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية ولذلك سوف يتم إستخدامها كمؤشر لجودة المراجعة .

ويتم تقدير الإستحقاقات الإختيارية وفقا للخطوات التالية :

١- قياس الإستحقاقات الكلية من خلال المعادلة التالية :

يعتبرتحديدإجماليالاستحقاقاتهي الخطوةالأولى،كماهوموضحبالمعادلةرقم (١):

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث أن :

$TA_{i,t}$: تعبر عن إجمالى الإستحقاقات للشركة (i) في السنة (t) .

$NI_{i,t}$: تعبر عن صافى دخل الشركة (i) في السنة (t) .

$OCF_{i,t}$: تعبر عن التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في السنة (t) .

٢- يتم تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله إحتساب الإستحقاقات غير الإختيارية من خلال المعادلة التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة لكل سنة على حدة :

$$TA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/ A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha 3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث :

$TA_{i,t}$: تعبر عن إجمالي إستحقاقات الشركة i وللسنة t .

$A_{i,t-1}$: تعبر عن إجمالى أصول الشركة i وللسنة (t-1) .

$\Delta REV_{i,t}$:تعبر عنالفرق بين صافي إيرادات الشركة(i)بين السنة (t) والسنة (t-1) .

$PPE_{i,t}$:تعبر عن إجمالي الأصول الثابتة الملموسة القابلة للإهلاك للشركة(i) والسنة (t) .

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: تعبر عن معلمات النموذج لكل شركة .

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائى وهو يمثل المتبقي إحصائيا من تقدير النموذج Residuals والتي تشير إلى الإستحقاقات الإختيارية (DA) .

ولقد تم قسمة جميع متغيرات النموذج على إجمالي أصول الشركة في السنة السابقة (t-1) بهدف إلغاء أثر الفروق في أحجام الشركات عند تقدير حجم الإستحقاقات الإختيارية خلال السنة(t) .

٣- إستخدام معلمات النموذج لكل شركة لقياس جودة الإستحقاق من خلال حساب الإستحقاقات الإختيارية Discretionary Accruals لكل سنة من خلال المعادلة التالية :

$$DA_{i,t} = TA_{i,t}/A_{i,t} - [\alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} /A_{i,t-1}) + \alpha 3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})]$$

وسوفيعتمد الباحث في الدراسة الحالية لتقديرمعالمالنموذج علىبيانات عينة من الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية للعديد من القطاعات .

- المتغيرات الضابطة Control Variables :

يوجد العديد من المتغيرات التي قد يكون لها تأثير على جودة المراجعة، لذلك سوف يتم إدراجها كمتغيرات ضابطة لعزل تأثيرها على الإستحقاقات الإختيارية والتي تستخدم كمؤشر لجودة المراجعة، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي(Lesage et al., 2012؛ حمدان، ٢٠١٢؛ الديسطي، ٢٠١٤؛ Velte(& Azibi،2015 :

- **حجم الشركة محل المراجعة**:وتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة.
- **درجة الرفع المالي** :يقصد بالرفع المالي مدى قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها، ومدى إعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل إحتياجاتها.
- **معدل العائد على الأصول**:يقصد به مدى قدرة الشركة على إستثمار أصولها.
- **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية** :يهدف هذا المتغير الضابط إلى قياس أثر قيمة التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل على الإستحقاقات الإختيارية.

٢ - تطوير وإشتقاق فرضية الدراسة :

نظرا تباين في النتائج التى توصلت إليها الدراسات السابقة بشأن أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة، فهناك دراسات توصلت إلى أن هناك أثر إيجابي للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة (Baldauf & Steckel, 2012;Zerni et al., 2012;متولي، ٢٠١٣) وهناك دراسات توصلت إلى أن هناك أثر سلبي للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة(Deng et al.,2013) وكذلك هناك دراسات تؤكد على أن ليس لها تأثير على جودة المراجعة(الديسطي، ٢٠١٤ ;2015 Andre et.al.,) ونتيجة التباين في النتائج لذلك فإنة يمكن صياغة فرضية الدراسة كما يلى :

" لا يوجد تأثير للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة للشركات المساهمة المصرية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية " .

ويمكن للباحث تلخيص التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٣): التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات		التعريف الإجرائي للمتغيرات	مصدر البيانات
اسم المتغير	رمز المتغير		
المتغير التابع :			
جودة المراجعة	$AUDITQ_{it}$	يتمثل في المتبقي إحصائيا من تقدير النموذج والتي تشير إلى الإستحقاقات الإختيارية.	مخرجات تشغيل نموذج Jones
المتغيرالمستقل:			
المراجعة المشتركة	$JOINTAUDIT_{it}$	يتم قياس هذا المتغير بإستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة يتم مراجعتها من خلال مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة، والقيمة (٠) إذا كانت الشركة يتم مراجعتها من خلال مكتب مراجعة واحد.	التقريرالمالي السنوى للشركة
المتغيرات الضابطة:			
حجم الشركة	$SIZE_{it}$	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة i في نهاية الفترة t.	التقريرالمالي السنوى للشركة
الرافعة المالية (المديونية)	LEV_{it}	نسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي أصول الشركة i في نهاية الفترة t.	
العائد على الأصول	ROA_{it}	يتم حسابه من خلال قسمة صافي الربح بعد الضرائب كما يظهر بقائمة الدخل للشركةi على إجمالي أصولها خلال الفترةt.	
التدفقات النقدية التشغيلية	CFO_{it}	يتم حسابها عن طريق إيجاد اللوغاريتم الطبيعي للتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .	

٢. تحديد أسلوب جمع البيانات :

تم الحصول على البيانات من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة وتقارير مراقبي الحسابات للشركات في عينة الدراسة عن طريق الموقع الرسمي لبورصة الأوراق المالية المصرية (www.egx.com.eg)، وشركة مصر لنشر المعلومات (Egid)، ومن خلال الموقع الإلكتروني لكل شركة من شركات العينة وكذلك موقع مباشر للمعلومات (www.mubasher.info.com).

٤. مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والمدرجة في المؤشر EGX 100 التي تنتمي إلى قطاعات مختلفة،خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥ بعد إستبعاد قطاعى البنوك وشركات الخدمات المالية بخلاف البنوك،وذلك لتحقيق نوع من التجانس بين شركات العينة نظراً لإختلاف طبيعة أنشطة الشركات المالية وتقاريرها المالية والتي يصعب معها إستخدام نموذج Jones المعدل. ويعتمد الباحث على عينة من تلك الشركات المقيدة يبلغ حجمها ٥٤ شركة موزعة على عشرة قطاعات.

جدول رقم (٢): التصنيف القطاعي لشركات عينة الدراسة

م	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة
١	قطاع التشييد ومواد البناء	١٢	٦٠	%٢٢
٢	قطاع العقارات	١١	٥٥	%٢٠
٣	قطاع الأغذية والمشروبات	٨	٤٠	%١٥
٤	قطاع السياحة والترفيه	٥	٢٥	%٩
٥	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	٥	٢٥	%٩
٦	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٥	٢٥	%٩
٧	قطاع الكيماويات	٤	٢٠	%٨
٨	قطاع الإعلام	١	٥	%٢
٩	قطاع المرافق	١	٥	%٢
١٠	قطاع الإتصالات	٢	١٠	%٤
	إجمالى	٥٤	٢٧٠	%١٠٠

٥. نموذج الدراسة :

سوفيعتمدالباحثفيشقاناختبارفرضيةالدراسةعلىأسلوبتحليلالإنحدار (Regression Analysis)،حيثسيعتمدالباحثفيشقاناختبارفرضيةالدراسةالحاليةعلىنموذجتحليلالإنحدارالمتعدد Multiple Regressionلإختبار العلاقة بين المراجعة المشتركة كمتغير مستقل وجودة المراجعة كمتغير تابع للشركات المساهمة المصرية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية،ويمكن صياغة نموذج الإنحدار على النحو التالى:

$$AUDITQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 JOINTAUDIT_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 OCF_{it} + \varepsilon$$

$$DA_{it} = \beta_0 + \beta_1 JOINTAUDIT_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 OCF_{it} + \varepsilon$$

حيث :

$AUDITQ_{it}$: جودة المراجعة (المتغير التابع) للشركة i في الفترة t.

DA_{it} : جودة الإستحقاقات للشركة i في الفترة t .

β_0: ثابت الإنحدار.

$JOINTAUDIT_{it}$: المراجعة المشتركة (المتغير المستقل) .

$SIZE_{it}$: حجم الشركة للشركة i في الفترة t (المتغير الضابط الأول) .

LEV_{it}:الرافعة المالية للشركة i في الفترة t (المتغير الضابط الثاني) .

ROA_{it}: العائد على الأصول للشركة i في الفترة t (المتغير الضابط الثالث) .

OCF_{it}:التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في الفترة t (المتغير الضابط الرابع) .

β_1: معامل المتغير المستقل (المراجعة المشتركة) .

β_2-β_5: معاملات المتغيرات الضابطة.

ε: الخطأ العشوائي.

٦.التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة :

يعرض جدول (١) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بهدف إظهار خصائصها على مستوى شركات عينة الدراسة، وتتضمن تلك الإحصاءات كلا من المدى والمتوسط والإنحراف المعياري لقيم متغيرات الدراسة.

جدول (٢)الإحصاءات الوصفية

المتغير التابع	حجم العينة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المدى
جودة الاستحقاقات	54	-0.004	0.075	-0.186	0.175	0.361
المتغير المستقل	حجم العينة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المدى
المراجعة المشتركة	54	.26	.44	0	1	1
المتغيرات الضابطة	حجم العينة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المدى
حجم الشركة	54	8.647	0.812	5.943	10.225	4.282
الرافعة المالية	54	0.384	0.257	0.01	0.1629	0.1621
العائد على الاصول	54	0.054	0.103	-0.203	0.954	1.157
التدفقات النقدية التشغيلية	54	7.58	1.047	3.189	9.597	6.407

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

- زيادة جودة المراجعة للشركات الممثلة للعينة والتي تم قياسها بإستخدام جودة الأستحقاقات والتي عبر عنها الباحث من خلال الإنحراف المعياري للبواقي في نموذج (Jones, 1991)، ويلاحظ إرتفاع جودة الإستحقاقات حيث بلغ قيمة المتوسط(-٠،٠٠٤) وهذا يشير إلي إرتباط الإستحقاقات بشكل أفضل بالتدفقات النقدية، ويلاحظ أن هناك تفاوت بين شركات عينة الدراسة في جودة الإستحقاقات حيث يلاحظ أن أعلى قيمة لجودة الأستحقاق تبلغ(١٧٥،) بينما أقل قيمة تبلغ(-١٨٦،) بإنحراف معياري(٠،٠٧٥).
- هناك مدى واسع للمراجعة المشتركة فيما بين شركات عينة الدراسة، وهو ما يعني أن هناك تفاوت بين شركات عينة الدراسة، حيث يلاحظ أن أعلى نسبة للمراجعة المشتركة تم الحصول عليها تبلغ(١٠٠%) بينما أقل نسبة للمراجعة المشتركة تبلغ(٠%) بإنحراف معياري(٤٤%).
- هناك تفاوت كبير لمعدل العائد على الأصول بين شركات العينة بمتوسط يبلغ(٠،٠٥٤) وبإنحراف معياري يبلغ(١٠٣،).

٧.نتائج تحليل الإنحدار:

تم الإعتماد على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد Multiple LinearModel Regression لإختبار تأثير المتغير المستقل المتعلق بالمراجعة المشتركة والمتغيرات الضابطة على المتغير التابع المتعلق بجودة المراجعة.

يوضح الجدول رقم (٣) التالي نتائج تطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

المتغيرات		معاملات الإنحدار B	اختبار "T"	
المتغير المستقل		القيمة	القيمة	المعنوية
المتغيرات الضابطة	المرجعة المشتركة	0.148	2.718	0.007
	الرافعة المالية	-0.045	-0.779	0.437
	حجم الشركة	-0.220	-2.538	0.012
	معدل العائد على الاصول	0.458	8.047	0.000
	التدفقات النقدية التشغيلية	0.122	1.432	0.153
حجمالعينةN = 54				
قيمة اختبار D.W = 2.108				
معامل التحديد R^2 = .248		درجةارتباط النموذج R= .512		
قيمة اختبار F = 18.601		دلالة اختبار F = .000		

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

من الجدول السابق يمكن توضيح ما يلي:

١- لإختبار معنوية النموذج ككل تم إستخدام إختبار (F.Test) ويلاحظ أن نتيجة إختبار (F.Test) هى(F- Value = 18,601) (,05 >.000 = P-Value) مما يدل على معنوية المتغيرات المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع جودة المراجعة.

٢- تم إختبار معنوية كل المتغيرات المستقلة والضابطة على حده بإستخدام إختبار (T.Test) ويلاحظ أن المتغيرات في نموذج الإنحدار ذات المعنوية في التأثير على المتغير التابع هي المراجعة المشتركة وحجم الشركة ومعدل العائد على الأصول حيث (P-Value < ,05) بينما نجد أن المتغيرات غير المؤثرة في نموج الإنحدار تتمثل في كل من الرافعة المالية والتدفقات النقدية التشغيلية حيث (P-Value > ,05).

٣- معامل التحديد لهذا النموذج بلغ ٢٥% حيث R^2 = ,248 مما يشير إلى أن المتغيرات المفسرة المتمثلة في المراجعة المشتركة (كمتغير مستقل) والرافعة المالية ومعدل العائد على الأصول والتدفقات النقدية التشغيلية (كمتغيرات ضابطة)، تفسر ٢٥% من التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل في جودة المراجعة مقاسا بجودة الإستحقاقات، وأن باقي التغيرات في المتغير التابع ترجع لعوامل عشوائية أخرى لم تدرج في النموذج.

وفي ضوء نتائج تحليل الإنحدار لنموذج الدراسة:

يتم رفض الفرض الرئيسي للدراسة القائل بأنه " لا يوجد تأثيرللمراجعة المشتركة على جودة المراجعة للشركات المساهمة المصرية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية " وقبول الفرض البديل بأنه " يوجد تأثيرللمراجعة المشتركة على جودة المراجعة للشركات المساهمة المصرية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية "

٨. تفسير نتائج الدراسة:

إستهدفت الدراسة إختبار أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة وفي سبيل ذلك إشتملت الدراسة على شقين أحدهما الشق النظري والأخر الدراسة الإميريقية، وإستخدم الباحث جودة الإستحقاقات للتعبير عن جودة المراجعة، وقد أشارت نتائج الدراسة في ضوء عينة الدراسة وإجراء التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير معنوي للمراجعة المشتركة على جودة الإستحقاقات وعلية يتم رفض الفرض الرئيسي للدراسة القائل بأنه " لا يوجد تأثيرللمراجعة المشتركة على جودة المراجعة للشركات المساهمة المصرية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية " وقبول الفرض البديل بأنه " يوجد تأثيرللمراجعة المشتركة على جودة المراجعة للشركات المساهمة المصرية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية ".

وفي ضوء ماسبق تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

- تقوم المراجعة المشتركة على التقسيم المتوازن لأعمال المراجعة بين المراجعين القائمين بأداء عملية المراجعة ويجب أن يكون هذا التقسيم فعليا، مما يسمح بتوفير رقابة أكثر كفاءة على عملية المراجعة ككل(متولي، ٢٠١٣).
- تعمل المراجعة المشتركة على تخفيض درجة التركيز السوقي من خلال أداء عملية المراجعة من خلال إثنين من مراقبي الحسابات وكذلك إشتراك شركات المراجعة بخلاف الأربعة الكبار في عمليات المراجعة، ومن ثم تعمل المراجعة المشتركة على تحسين مستوى الكفاءة المهنية للمراجعين وبالتالي زيادة المنافسة بين شركات المراجعة (Kermiche et al., 2014).
- إن تعيين إثنين من مكاتب المراجعة من خلال المراجعة المشتركة يؤدي إلى تحسين إستقلالية المراجع الخارجي حيث أنه من الصعوبة على شركة العميل محل المراجعة أن تقوم بالتأثير والضغط على كلا من المراجعين في آن واحد، وبالتالي تتخذ مكاتب المراجعة موقفا أقوى ضد الضغوط والتي قد تواجههم لذلك تساعد المراجعة المشتركة على تحسين إستقلالية المراجع الخارجي(Zerni et al., 2012) .
- توفر المراجعة المشتركة ميزة هامة تتمثل في قيام كل مراجع بالتحقق المتبادل Reciprocal Check من مجهود المراجع الأخر وذلك إنطلاقا من المسئولية المشتركة التضامنية لكل من المراجعين القائمين بأداء عملية المراجعة مما سيدفع كل مراجع إلى ضرورة التأكد من أن المراجع الأخر قد قام بأداء المهام المحددة له والمكلف بها بأعلى كفاءة مما يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة ككل (الهريدي، ٢٠١٥).
- في ظل المراجعة المشتركة يتم إصدار تقرير موحد من قبل المراجعين القائمين بعملية المراجعة ذات مسئولية مشتركة تضامنية بشأن الرأي الموحد الذي يتم إصداره في التقرير ،لذلك المسئولية المشتركة التضامنية في ظل المراجعة المشتركة تزيد من إحتمال التقرير الصادق عن نتيجة عملية المراجعة (منذور، ٢٠١٦).

المراجع

أولا : المراجع العربية.

أبو العز ، محمد السعيد، ٢٠١١ " مناهج وطرق البحث فى المحاسبة والعلوم التجارية "، كلية التجارة، جامعة الزقازيق .

الديسطى ، محمد محمد عبدالقادر ، ٢٠١٤ ، " المراجعة المشتركة فى مقابل المراجعة الفردية – دراسة تطبيقية عن مدى تقييد مكاتب المراجعة المصرية لممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة" ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الثامن و الثلاثون العدد الاول ، جامعة المنصورة .

السيد ، محمود محمد ، ٢٠١٣ ، " أثر حجم منشأة مراقب الحسابات و قيده بسجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية على جودة المراجعة الخارجية – دراسة تجريبية " رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة و المراجعة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

العطار ، حسن عبدالحميد ، ٢٠٠٣ ، " دراسة إختيارية لمحددات أتعاب المراجعة في ظل التطورات المعاصرة لبيئة الأعمال المصرية " مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الخامس و العشرون ، العدد الاول و الثاني .

القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .جمهورية مصر العربية .

الهريدى ، على محمود مصطفى ، ٢٠١٥ " تأثير المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية " ، دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الاول .

الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠٠٧ ، قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٧٩) بشأن قواعد آداب و سلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة و المراجعة المقيدين بسجل الهيئة في مصر . متاح على http://www.efsa.gov.eg.

جابر ، أحمد محمد ، ٢٠١٠ " أثر تطبيق المراجع الخارجي لإستراتيجية التخصص النوعي على جودة عملية المراجعة في البيئة المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، جامعة القاهرة .

جربوع ، يوسف محمود ؛ شاهين ،على عبدالله ، ٢٠١١ " العوامل المؤثرة على فشل عملية المراجعة ، وسبل علاج هذا الفشل " دراسة تحليلية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة ، الجامعة الإسلامية – غزه – فلسطين .

حسن، سيد عبد الفتاح صالح، ٢٠٠٩ "مؤشرات الإستدلال على جودة المراجعةمدخل مقترح " المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث:٢٠٣-٢٥١ .

سرور ، عاصم محمد أحمد ، ٢٠٠٩ " أثر الإندماج بين مكاتب المراجعة الصغيرة على تحقيق التوازن السعري وتحسين جودة عملية المراجعة " مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الأول .

صليب ، ليلى عزيز ، ٢٠٠٣ " أثر التخصص الصناعي للمراجع على تقليل خطر المراجعة " المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة ، العدد الثالث .

عبدالفتاح ، نورهان محمد ، ٢٠١٢ " تأثير جودة المراجعة على دقة التنبؤات بالأرباح " رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .

علي ، محمود أحمد أحمد ، ٢٠١٥ " دراسة و إختبار العلاقة بين تفعيل مدخل المراجعة الخارجية و جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني ، الجزء الأول ، ص ص ٣٥٧-٤٠٢ .

علي ، نهى محمد زكى ، ٢٠١٤ " أثر المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة على قرار الإستثمار فى أسهم شركات الإنتاج الزراعى و الحيوانى فى مصر " دراسة تجريبية – رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

متولى ، أحمد زكى حسين ، ٢٠١٣ " قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم ، دليل من بورصة الأوراق المالية مجلة كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الرابع .

محمد ، علي محسن وسرور، جمال محمد ،٢٠٠٨ " العوامل المؤثرة في تحديد قيمة أتعاب المراجعة في الجمهورية اليمنية ، دراسة ميدانية " مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، العدد الأول .

مندور ، محمد محمد محمد إبراهيم ، ٢٠١٦ " أثر التفعيل الإختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح " دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة في البورصة المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني ، الجزء الثاني.

نشوان ، إسكندر محمود حسين ، ٢٠١٠ " جودة خدمة المراجعة الخارجية و العوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مراجعي الحسابات الفلسطينيين " مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول .

هلال ، عبدالله عبدالعظيم ، ٢٠٠٨ " تأثير التخصص الصناعى لمكتب المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح-دراسة ميدانية فى مصر"المجلة العلمية، كلية التجارة ،جامعة طنطا، العدد الثالث .

يوسف، ناجي نجيب، ٢٠١٣ " مبادئ المراجعة طبقا لمعايير المراجعة المصرية " ، الجزئ الأول .

يوسف ، حنان محمد ، ٢٠١٥ " أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على كفاءة مراقب الحسابات فى الكشف و التقرير عن الغش في القوائم المالية " مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، الجزئ الأول ، ص ٣٣٩-٥٠٣ .

ثانيا : المراجع الأجنبية:

André, P., G. Broye, C. Pong, and A. Schatt. 2015. Are joint audits associated with higher audit fees? available at: www.ssrn.com.

Arens, A. A.,Elder, R. J., and Beasley.M. S. 2011. Auditing and Assurance Services : An Integrated Approach, 14th edition Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Audousset-Coulier, S., 2012 Two Big or not two Big ? The Consequences of Appointing two Big 4 Auditors on Auditors on Audit Pricing in A Joint Audit Setting , pp. 1-37. available at: www.ssrn.com.

Baldauf، J. and Stecker R. 2012. Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report: An Empirical Study.*International Journal of Economic sciences and Applied Research*5(2), pp 7-42.

Bisogno, M. and DeLuca, R.2016. Voluntary Joint Audit and Earnings Quality : Evidence from Italian SEMS.*International Journal of Business Research and Development, Vol. 5, pp. 1-22.*

Davidson, R. A., and Neu, D. 1993. A note on The association between audit firm size and audit quality. Contemporary Accounting Research 479-488.

DeAngelo, L.1981. Auditor Size and Audit Quality. *Journal of Accounting and Economics*, 3 (3): 183 -199.

Deng, M., Lu, T., Simunic, D.A. and Ye, M. 2014. Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality?. Working Paper, CAAA Annual Conference.

Ezat, A. N. M., 2015. The Impact of Audit- Related Factors on Audit Report Lag for the Egyption Listed Non- Financial Companies.*Journal of faculty of commerce for Scientific Research, Vol. 52, No.2* .

Harris, K. 2012 ,Mandatory audit rotation : An international investigation . Disseraton submittedin partial fulfillment of the degree of Doctor of philosophy , Housophy, Houston University .

Holm, C., and Thinggaard, F. 2014. Leaving a joint audit system : conditional fee reductions . Managerial Auditing Journal 29(2): 131-152 .

Ittonen, K., and Tronnes, P. 2014. Benefits and Costs of Appointing joint audit Engagement Partners. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 34 (3), 23-46.

Jane Lin, C., Lun Lin,H., andYen. A. 2014. Dual Audit, audit, firm independence, and auditor conservatism. Review of Accounting and Finance 13(1): 65-87.

Kermiche, L. and Piot, C.,2014. Is Joint Audit, Regulation Likely to Mitigate the Audit Markat Concentration in the Long Run? The French ExPerience. available at: www.ssrn.com.

Knapp, M. C. 1991. Factors that Audit Committee Members Use as Surrogates for Audit Quality. Auditing : A Journal of Practice & Theory 10(2): 803-816.

Khatab, G. S. 2013. The Effect of Joint Audit and Audit Rotation on the Firms Value.International Business Research Conference. Available at:http//wbiworldconpro.com/uploads/Melbourne-conference-2013-november/accountig/1384588431_102-Gamal.pdf, Active in 25/10/2015.

Lesage, C., Ratzinger-Sakel, N. and Kettunen, J.M., 2012. Struggle Over Joint Audit: On Behalf of Public Interest?*Working paper*.Available at: *http:// ssrn.com/abstract=217629, Active in 8/8/2016.*

Lobo, G.,Paugam, L., Zhang, D., and Casta, J.F. 2013. Effect of Joint Auditor Pair on Conservatism: Evidence from Impairment Tests.*Working* paper. Compatailite sans Frontieres. The French Connetion. Availale at: *http://halsh.archivesouvertes.fr./hal-.00993007/document. Accepted Paper series Americn Accounting Associtition, Active in 21/2/2015.*

Muraz, M., andZiesenib, R. 2014. How do Reputation and Liability Regimes affect Audit Quality in a Joint Audit Setting? German Economic Association of Business Administration – GEABA, Discussion Paper No. 14-23.

Nicole, V., Audoussel, S., Katunen, J. and Lesage, C. 2013. Joint Audit : Issues and Challenges for Researchers and Policy Makers.Accepted paper series, *Accounting European Journa,* Vol. 10, Issue 2, pp: 175-199.

Piot, C. 2005. Auditor Reputation and Model of Governance : A Comparison of France, Germany and Canada. International Journal of Auditing 9:461-499.

Piot, C. 2007. Auditor concentration in a joint-auditing environment: The French Market 1997-2003. Managerial Auditing Jounal 22(2): 161-176.

Ratzinger-Sakel, N., S. Audousset-Coulier, Kettunen, J. and Lesage, C. 2012. What do we know about joint audit? The Institute of Chartered Accountants of Scotland – ICAS- pulication.

Velte P., and J. Azibi. 2015 Are Joint Audits a Proper Instrument for increased Audit Quality ? British Journal of Applied Science and Technology 7(6):529-551.

Zerni, M., Järvinen, T., Niemi, L. and Haapamäki, E., 2012. Do joint audits improve audit quality? Evidence from voluntary joint audits. *European Accounting Review* 21 (4): 731-765.

قائمة بأسماء شركات عينة الدراسة

م	الشركات	القطاع
1	أكرو مصر	قطاع التشييد ومواد البناء
2	البويات والصناعات الكيماوية -باكين	
3	الجيزة العامة للمقاولات والإستثمار العقاري	
4	السويس للأسمنت	
5	العربية للمحابس	
6	العزل للسيراميك والبورسلين - الجوهرة	
7	المصرية لتطوير صناعة البناء -ليفت سلاب مصر	
8	مصر للأسمنت – قنا	
9	دلتا للإنشاء والتعمير	
10	شركة مصر بني سويف للأسمنت	
11	مصر لصناعة التبريد والتكييف - ميراكو	
12	شركة أسمنت بورتلايد - طرة المصرية	
13	السادس من أكتوبر للتنمية والإستثمار - سوديك	قطاع العقارات
14	الشمس للإسكان والتعمير	
15	الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية	
16	المتحدة للإسكان والتعمير	
17	المصريين للإسكان والتنمية والتعمير	
18	القاهرة للإسكان والتعمير	
19	العالمية للإستثمار والتعمير	
20	ميناء للإستثمار السياحي والعقاري	
21	العامة لإستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير	
22	زهراء المعادي للإستثمار والتعمير	
23	وادي كوم امبو -استصلاح الاراضي	

24	الاسماعيلية مصر للدواجن	قطاع الأغذيةوالمشروبات
25	القاهرة للدواجن	
26	الدلتا للسكر	
27	مصر للزيوت والصابون	
28	الشركة الدولية للمحاصيل الزراعية	
29	العربية لمنتجات الالبان	
30	المصرية للنشا والجلوكوز	
31	شمال الصعيد للتنمية	
32	الشركة المصرية للمنتجعات السياحية	قطاع السياحة والترفية
33	اوراسكوم للفنادق والتنمية	
34	رمكو لإنشاء القرى السياحية	
35	شارم دريمز للإستثمار السياحي	
36	المصرية للمشروعات السياحية العالمية - أمريكانا	
37	الإسكندرية للغزل والنسيج – سبينالكس	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية
38	العربية لحليج الأقطان	
39	النساجون الشرقيون للسجاد	
40	النصر للملابس والمنسوجات – كابو	
41	النيل لحليج الأقطان	
42	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير - أيكون	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
43	الكابلات الكهربية المصرية	
44	المصرية لخدمات النقل – إيجيترانس	
45	العربية للصناعات الهندسية	
46	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف	
47	أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية	قطاع الكيماويات
48	المالية والصناعية المصرية	
49	سماد مصر –إيجيفرت	
50	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	
51	المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي	قطاع الإعلام
52	غاز مصر	قطاع المرافق
53	المصرية للإتصالات	قطاع الإتصالات
54	موبينيل اورانج	